

تقرير التأكيد المحدود المستقل إلى شركة النهدي الطبية حول التبليغ المقدم من مجلس الإدارة حول متطلبات المادة ٧١

للسادة مساهمي شركة النهدي الطبية

لقد تم تكليفنا من قبل إدارة شركة النهدي الطبية ("الشركة") لإعداد تقرير عن التبليغ المقدم من مجلس الإدارة والمعد من قبل الإدارة وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات والذي يتكون من المعاملات التي نُفذت من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وفقاً للتفصيل الوارد أدناه ("الموضوع محل التأكيد") ووفقاً لبيان الإدارة المرفق المتعلق بهذا الموضوع وذلك كما هو مبين في الملحق رقم ١، في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل أنه استناداً إلى العمل الذي قمنا به والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن الموضوع محل التأكيد لم يتم إعداده، من جميع الجوانب الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة المبينة أدناه ("الضوابط المنطبقة").

الموضوع محل التأكيد

يتعلق الموضوع محل التأكيد لارتباط التأكيد المحدود بالتبليغ المقدم من مجلس الإدارة المرفق في الملحق رقم (١) ("التبليغ") والمعد من قبل الإدارة وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات وتم عرضه من قبل مجلس إدارة شركة النهدي الطبية ("الشركة"). يتكون التبليغ من المعاملات التي نُفذت من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

الضوابط المنطبقة

لقد استخدمنا التالي كضوابط منطبقة:

١. المادة ٧١ من نظام الشركات السعودي الصادر عن وزارة التجارة.

مسؤوليات شركة النهدي الطبية

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد خالياً من التحريفات الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة والمعلومات الواردة فيه. إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد بيان الإدارة المرفق (الملحق رقم (١)).

وتشمل هذه المسؤوليات: تصميم وتنفيذ والاحتفاظ بنظام رقابة داخلية ملائم لإعداد وعرض معلومات الموضوع محل التأكيد بصورة خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ. كما تشمل اختيار الضوابط المنطبقة وضمن التزام الشركة بنظام الشركات السعودي الصادرة من وزارة التجارة وتصميم وتنفيذ وتشغيل ضوابط فعالة لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ واختيار وتطبيق السياسات؛ واستخدام أحكام وتقديرات معقولة في ظل الظروف؛ والاحتفاظ بسجلات كافية فيما يتعلق بمعلومات الموضوع محل التأكيد.

كما أن إدارة الشركة مسؤولة عن منع واكتشاف الغش وتحديد وضمان التزام الشركة بالقوانين واللوائح المنطبقة على أنشطتها. إن إدارة الشركة مسؤولة عن ضمان تدريب الموظفين المشاركين في إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بالشكل المناسب، وتحديث الأنظمة بالشكل المناسب، وأن أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال المهمة.

إن مسؤوليتنا هي فحص معلومات الموضوع محل التأكيد المعد بواسطة الشركة وتقريرنا عليه في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل استناداً إلى الأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بارتباطنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد ٣٠٠٠ "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية وكذلك شروط وأحكام هذا الارتباط وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع إدارة الشركة. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كانت معلومات الموضوع محل التأكيد تم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، كأساس لاستنتاج التأكيد المحدود الخاص بنا.

يطبق مكتبنا المعيار الدولي لرقابة الجودة (١) وبناءً عليه يحافظ على نظام شامل لرقابة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الامتثال مع المتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بارتباط التأكيد الذي قمنا به، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا للموضوع محل التأكيد والظروف الأخرى للارتباط، كما تعتمد على دراستنا للمجالات التي يحتمل أن تنشأ فيها تحريفات جوهرية.

للحصول على فهم للموضوع محل التأكيد وظروف الارتباط الأخرى، فقد أخذنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بغرض تصميم إجراءات تأكيد ملائمة للظروف المتاحة، وليس بغرض إبداء استنتاج حول فاعلية عملية الشركة أو الرقابة الداخلية على إعداد وعرض معلومات الموضوع محل التأكيد.

كما اشتمل ارتباطنا على: تقدير مدى ملائمة الموضوع محل التأكيد ومدى مناسبة الضوابط المستخدمة بواسطة الشركة عند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد وفقاً لظروف الارتباط وتقييم مدى ملائمة الإجراءات المستخدمة عند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد ومدى معقولية التقديرات المستخدمة بواسطة الشركة.

إن الإجراءات المنفذة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وتعد أقل منها في المدى من ارتباط التأكيد المعقول. وبناءً عليه، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود هو أقل بكثير من التأكيد الذي سيتم الحصول عليه فيما لو قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المعقول. لم نقم بتنفيذ إجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن تنفيذها فيما لو كان هذا يُعد ارتباط تأكيد معقول.

وكجزء من هذا الارتباط، لم نقم بأي إجراءات تتمثل في مراجعة أو فحص أو التحقق من معلومات الموضوع محل التأكيد ولا للسجلات أو المصادر الأخرى التي تم استخراج معلومات الموضوع محل التأكيد منها.

الإجراءات المنفذة

فيما يلي إجراءاتنا المنفذة:

- الحصول على التبليغ الذي يتضمن المعاملات و/أو العقود المنفذة التي يكون لأي عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.
- الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى قيام عضو (أعضاء) مجلس الإدارة بإبلاغ مجلس الإدارة بوجود تضارب مصالح فعلي أو محتمل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يخص المعاملات و/أو العقود المنفذة ذات العلاقة بعضو مجلس الإدارة؛
- التحقق من أن اجتماعات مجلس الإدارة تسجل أن عضو (أعضاء) مجلس الإدارة المعني الذي أبلغ مجلس الإدارة بوجود تضارب مصالح فعلي أو محتمل بشكل مباشر أو غير مباشر لم يصوت على القرار بالتوصية بتنفيذ المعاملة (المعاملات) و/أو العقد (العقود) المنفذة ذات الصلة؛
- على أساس العينة؛ الحصول على الموافقات اللازمة بالإضافة إلى الوثائق الداعمة المتعلقة بالمعاملات و/أو العقود المنفذة المذكورة في التبليغ.
- التحقق من أن مبالغ المعاملات المدرجة في التبليغ مطابقة، حيثما كان ذلك مناسباً، مع مبالغ المعاملات المفصّل عنها في إيضاح ٣٠ في القوائم المالية الموحدة المراجعة للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.

لقد تم الوصول إلى استنتاجنا على أساس الأمور المحددة في هذا التقرير ووفقاً لها.

ونعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا.

بناءً على الإجراءات المنفذة والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن معلومات الموضوع محل التأكيد لم يتم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.

القيد على استخدام تقريرنا

لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في الحصول على حقوق ضدنا بخلاف الشركة ووزارة التجارة لأي غرض أو في أي سياق. إن حصول أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة على تقريرنا أو على نسخة منه ويختار الاعتماد عليه (أو أي جزء منه) سيكون على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، نحن لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض تحمل أي التزام تجاه أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة عن عملنا، لتقرير التأكيد المحدود المستقل هذا أو عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

تم إصدار تقريرنا إلى الشركة ووزارة التجارة على أساس عدم نسخه أو الإشارة إليه أو الإفصاح عنه منفرداً أو في مجمله (باستثناء الأغراض الداخلية الخاصة بالشركة) دون موافقتنا الخطية المسبقة.

عن شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية



د. عبد الله حمد الفوزان
رقم الترخيص ٣٤٨



جدة، في ١٧ مارس ٢٠٢٦ م
الموافق ٢٨ رمضان ١٤٤٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

تبليغ مقدم من مجلس إدارة شركة النهدي الطبية للمساهمين الكرام

السادة أعضاء الجمعية العامة شركة النهدي الطبية المحترمين،

وفقاً لما نصت عليه المادة (71) من نظام الشركات والتي تتطلب أن يقوم مجلس الإدارة بتبليغ جمعية المساهمين عند انعقادها بالأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة ويكون لأحد المساهمين أو أعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة بها. وبيانها كالآتي:

1. الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة النهدي للاستثمارات التجارية، وهي عبارة عن اتفاقية ايجار صيدلية، علمًا بأن قيمة التعاملات هي (700,000) ريال سعودي سنويًا، ومدتها سنة ميلادية واحدة، والتي تمثل مصلحة غير مباشرة لعضو مجلس الإدارة الأستاذ عبدالله عامر النهدي، وذلك بالشروط التجارية السائدة ودون مزايا تفضيلية.
2. الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة والأستاذ عبدالرحمن عبدالله عامر النهدي، وهي عبارة عن اتفاقية استشارات عقارية، علمًا بأن قيمة التعاملات هي (500,000) ريال سعودي سنويًا، ومدتها سنة ميلادية واحدة، والتي تمثل مصلحة غير مباشرة لعضو مجلس الإدارة الأستاذ عبدالله عامر النهدي وذلك بالشروط التجارية السائدة ودون مزايا تفضيلية.
3. الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة النهدي للنقلات، وهي عبارة عن اتفاقية نقل بضائع، علمًا بأن قيمة التعاملات تقدر بمبلغ (8,849,863) ريال سعودي سنويًا، ومدتها سنة ميلادية واحدة، والتي تمثل مصلحة غير مباشرة لعضو مجلس الإدارة الأستاذ عبد الله عامر النهدي، وذلك بالشروط التجارية السائدة ودون مزايا تفضيلية.
4. الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة أسواق البحر الأحمر المحدودة، وهي عبارة عن اتفاقية ايجار صيدلية، علمًا بأن قيمة التعاملات هي (1,102,500) ريال سعودي سنويًا، ومدتها سنة ميلادية واحدة، والتي تمثل مصلحة غير مباشرة لرئيس مجلس الإدارة الأستاذ صالح سالم بن محفوظ وعضو مجلس الإدارة الأستاذ عبدالإله سالم بن محفوظ، وذلك بالشروط التجارية السائدة ودون مزايا تفضيلية.

5. الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة المحمل لخدمات المرافق، وهي عبارة عن اتفاقية خدمات صيانة مرافق المبنى الرئيسي للشركة، علمًا بأن قيمة التعاملات هي (695,868) ريال سعودي سنويًا، ومدتها سنة ميلادية واحدة، والتي تمثل مصلحة غير مباشرة لرئيس مجلس الإدارة الأستاذ صالح سالم بن محفوظ وعضو مجلس الإدارة الأستاذ عبد الإله سالم بن محفوظ، وذلك بالشروط التجارية السائدة ودون مزايا تفضيلية.
6. الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة و مؤسسة الوقف العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز وهي عبارة عن اتفاقية ايجار صيدلية علمًا بأن قيمة التعاملات تقدر بمبلغ (250,000) ريال سعودي سنويًا، ومدتها سنة ميلادية واحدة، والتي تمثل مصلحة غير مباشرة لعضو مجلس الإدارة الأستاذ عبد الله عامر النهدي ، وذلك بالشروط التجارية السائدة ودون مزايا تفضيلية.

	السيد/ صالح بن سالم بن محفوظ – رئيس مجلس الإدارة
	السيد/ عبد الله بن عامر منيف النهدي – نائب رئيس مجلس الإدارة.
	السيد/ عبد الإله بن سالم بن محفوظ. عضو غير تنفيذي.
	السيد/ ياسر بن غلام بن عبدالعزيز جوهري. عضو تنفيذي.
	السيد/ عبد اللطيف بن علي بن عبد اللطيف السيف. عضو مستقل
	السيد/ رامين بيرادوارد فوج. عضو مستقل
	السيد/ جنيد عظمت باجوا. عضو مستقل